

# حشمت يطالب بتسوية حالة المدنيين العاملين والصناع العسكريين بوزارة الدفاع



الأحد 3 مارس 2013 12:03 م

## البحيرة - شريف عبد الرحمن

طالب الدكتور محمد جمال حشمت عضو مجلس الشورى بتسوية أوضاع العاملين المدنيين بوزارة الدفاع وتطبيق نص القانون رقم (5) لسنة 2000 الخاص بتسوية حالتهم ليعينوا بمؤهلهم الدراسي الحاصلين عليه قبل وأثناء الخدمة على الدرجة الفنية بدلا من الدرجة الحرفية ليتساووا مع زملائهم الذين كانوا متعاقدين (مؤقتين) .  
كما طالب بضرورة تعديل تشريعي للصناع العسكريين يقوم مساوي القانون رقم 122 لسنة 1982 الذى يعانى منه الصناع والذي تقدم به حشمت في وقت سابق للجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب الماضي

وأشار أن معظم الصحف قد تناولت التعديل المقترح بالشرح والتحليل وكان سدى فى هذا التعديل هو إنصاف هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع نفسها لهؤلاء المتطوعين .

وأكد أن الهيئة أقرت بتاريخ 19 ابريل 2012 حق الصناع فى مطالبهم ورأت تنفيذ بعضها كأسبقية أولى لرفع معنويات أبناء القوات المسلحة من ضباط الصف والصناع العسكريين المنتهى خدمتهم ، و قيام الجهات المعنية باستكمال دراسة باقى المطالب وعرض نتائج الدراسة والخطة الزمنية لآلية التنفيذ كأسبقية ثانية

وأوضح أنه وافقت هيئة التنظيم والإدارة على التصديق للصناع العسكريين بأحقيتهم بوضع نفس الدرجات المعادلة للصف ضابط دون التمييز .

وأكد أنه عندما صدر قرار الأمانة العامة للقوات المسلحة بتاريخ 14 مايو 2012 فوجئ الجميع بالتصديق على درجات مختلفة لتمييزهم أيضا عن الصف ضابط للفرقة والتمييز بينهم وبين أفراد القوات المسلحة مما أثار سخرية زملائهم من ضباط الصف

و أنه فرض القانون 122 لسنة 1982 كل الواجبات على الصناع العسكريين مقارنة بنظرائهم من ضباط الصف الحاصلين على نفس المؤهل (الإعدادية) مع خضوعهم التام لكافة أحكام القانون العسكرى الذى يخضع له ضباط الصف ويكلف بكافة المهام والواجبات التى يكلفون بها دون فرق أو تمييز

وشدد أنه عند الحقوق ضاع حقهم فى علامة الدرجة التى توضح أقدميتهم ودرجتهم العسكرية المعادلة لضباط الصف كما تم حرمانهم من الترقية الى رتبة ملازم فى الوقت الذى يتمتع بهذا الحق جميع ضباط الصف المناظرين للصناع العسكريين من حيث المؤهل ، حيث يتجمد الصناع على درجة الملاحظ فنى والتى تعادل المساعد أول طبقا لقانون الصناع الى أن يتم وصوله الى سن المعاش دون أى ترقى! .

وأوضح أنه لم يقف الأمر عند ذلك بل توجد تفرقة بين الصف ضابط والصناع العسكريين فى الاستحقاقات المالية للراتب العالى حيث يبدأ مربوط الصناع على أساسى 28.5 بينما الصف ضابط يبدأ أساسى 39.5 والفارق يؤثر سلبا على البدلات السنوية والعلاوات الخاصة ما يزيد من الفارق بينهما

وأضاف أن الصناع العسكريين يعانون من عدم مشاركتهم فى جميع الصناديق التأمينية حيث يتمتع جميع ضباط الصف باشتراكهم ما يجعل مكافآت الصناع العسكريين المالية عند التقاعد والخروج على المعاش متدنية للغاية .

وطالب مناقشة هذا الاقتراح في وجود المسؤولين في وزارة الدفاع المصرية بخصوص فئتين من فئات العاملين بالقوات المسلحة ولهما مشاكل أعتقد أنها ميسورة الحل ، و توجيه هذا الطلب للجهات المعنية فى محاولة لتعديل أوضاع هاتين الفئتين داخل قواتنا المسلحة التى نكن لها كل تقدير واحترام .